التكوين في علم المكتبات وأثره على السير الحسن لمكتبات الجامعة

د. محمد الصالح نابتي
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
قسم علم المكتبات قسنطينة

التكوين ضرورة حتمية في كل مجالات المعرفة البشرية. وعلم المكتبات والمعلومات هو أحد هذه المجالات الذي يمكن اعتباره محوريا، ولا يمكن للمعرفة البشرية أن تستغني عنه، خاصة ونحن نعيش تطورات سريعة جدا، مست ميادين النشر بوجهيه التقليدي والحديث.

وقد يكون أحد الأهداف الأساسية من التكوين في علم المكتبان والمعلومات هو تلقين المكونين الطرق والأساليب النظرية والعملية، التي تساعدهم على التحكم في هذا السيل من المعلومات، وبالسرعة المطلوبة، وبتكاليف جد مدروسة وتقديمه للقراء، دون أن نهمل دور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في هذا التكوين، وما أفرزته من تطورات، بل أصبحت تكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال محورا لكل النشاطات المهنية، بما فيها مهنة المكتبات والمعلومات.

وعليه فالتفكير في فتح تكوين متخصص في علم المكتبات،على غرار ما يستحدث من تكوينات في التخصصات الأخرى، جاء لمواجهة التطورات المتسارعة التي يشهدها عالم العلم والمعرفة.

ويعتبر التكوين في علم المكتبات من الركائز الأساسية التي تضعيها مختلف أنظمة الإعلام نصب أعينها حتى تتمكن من أداء وظائفها المتمثلة في تقديم أحسن الخدمات المكتبية، وترى هذه الأنظمة في التكوين إكساب عمالها مهارات جد متطورة من أجل تحقيق أهدافها.

وعلم المكتبات في شقه المهني يتوافق مع بقية المهن الأخرى. فبالرغم من أن التكوين قد خطا خطوات كبيرة سواء من حيث الأمكنة أو الأوطان التي شملها هذا التكوين أومن حيث الأزمنة، إلا أنه لازال يبحث عن مهنيته. وفيما يلي مجموعة من العناصر التي اعتبرت في أعين كثير من المتخصصين، عناصر أساسية يجب توفرها في أي مهنة:

1 ــ المهنة يجب أن تمتاز بمهارات

2 ـــ المهنة يجب أن تنال ثقة من ممتهنيها

3 ـــ ضرورة اعتراف المجتمع بهذه المهنة ودور الجمعيات المهنية في تحقيق هذا الاعتراف.

4 ـــ ضرورة وجود قواعد تحكم بين ممتهني المهنة والجمهور الذي تقدم له خدمات هذه المهنة. والسؤال الذي نطرحه هو:ما مدى توفر مهنة المكتبات على هذه العناصر؟

ونحن نرى إمكانية تطبيق هذه العناصر على مهنة المكتبات، بالرغم من أن هناك من يرى أن هذه المهنة تحتاج إلى عمل أكثر حتى يرقى المحتوى الفكري لها إلى المستوى المطلوب.

وقد نعني بهذا المستوى المطلوب اعتراف المجتمع بهذه المهنة. ولن يتحقق هذا الاعتراف إلا بإحداث برامج تكوينية تأخذ في الاعتبار واقع هذه المهنة من جهة، وطموحات المجتمع الذي تخدمه من جهة أخرى.

فالمهارات المشروطة في العنصر الأول، لإقرار بوجودها في مهنة المكتبات، يمكن اعتبارها مهارات متميزة، وتتمثل فيما تقدمه الخدمات المكتبية من"**قيمة مضافة**" لمحتوى الوثيقة، وهي مهارة لا تضاهيها أية مهارة. فالمكتبي بتطبيقه للمفاهيم العلمية التي اكتسبها من خلال التكوين النظري أو الأكاديمي، ومن خلال ممارساته اليومية، المتمثلة في بعض الأعمال الفنية كالفهرسة والتحليل والتكشيف والاستخلاص، علاوة على ما تلقاه من تكوين في البحث البيبليوغرافي وقواعده وأسسه، وبفضل ما تعلمه من لغات وثائقية، وعمله الدءوب على اكتساب طرق التعامل الناجح مع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وغيرها من المفاهيم، تجعل منه أكثر دقة فيما يقوم به من إجراءات، يمكن اعتبارها **مهارات خاصة بالمهنة**، مقارنة بما قد يكتسبه زميله الأستاذ من مهارات في هذا الموضوع، التي تبقى مجرد ممارسات يغيب عنها البعد النظري.

أما ثقة الممتهنين بمهنتهم فهذا قد يتحقق أكثر بالنظر إلى مستوى البرامج التكوينية المقدمة لهم، على الرغم من أن مستوى البرنامج ليس الشرط الوحيد لنيل ثقة الممتهنين بمهنتهم، فنحن نرد هذه الثقة أساسا إلى الميولات الشخصية لهؤلاء الممتهنين ومدى رغبتهم في هذه المهنة، فإقناع الآخرين بمهنة ما يستوجب قناعة شخصية قبل كل شيء.

وتظهر هذه الثقة في طبيعة الخدمات المقدمة، والطريقة التي تقدم بها هذه الخدمات. فإرضاء الجمهور المستهدف من هذه الخدمات، قد لا يتحقق بتطبيق إجراءات منهجية أو مهنية بقدر ما يتحقق بإظهار شخصية المكتبي والدلالة على

دوره الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وقد تساعد الجمعيات المهنية المتخصصة في إضفاء شرعية هذا الدور، مما تزيده ثقة في نفسه وبالمهنة التي هو بصدد امتهانها.

وقد شبه المكتبيون، في فترة متقدمة "**بالطيور النادرة**"، فهل فعلا لا زالوا كذلك، أم أن تداخل المهن فيما بينها قد أضعف من الحواجز التي كانت تميز كل مهنة؟ وأكبر دليل على وجود هذا التداخل النقاش الدائر حاليا حول التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وما أحدثته من تغييرات في مختلف المهن، وما ستحدثه في المستقبل.

فمهنة المكتبات اليوم "**متهمة**" أكثر من أي وقت مضى بهذه التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، حتى تكاد تلصق بهذه المهنة دون غيرها من المهن. فهذا المفهوم قد يكون السبب في عدم تأقلم بعض المكتبيين معها، مع العلم أن هذه التكنولوجيات لم تطبق في المكتبات في بداية الأمر، بل طبقت في قطاعات أخرى، كالصناعة والتجارة، قبل أن تطبق في مجال المكتبات والمعلومات.

فنحن نرى أن هذا الاتهام ليس له ما يبرره، لأن فتكنولوجيا المعلومات هي وسيلة تطورت عبر الزمن وتكاملت حلقاتها في نهاية القرن الماضي، مما أكسبها وحدة واحدة جعل منها المحور ألأساس لهذا المجتمع الجديد الذي يعرف بمجتمع المعلومات، والذي تعمل كل الدول على ولوجه بأقل التكاليف.

إذن فتكنولوجيا المعلومات والاتصال بقدر ما هي مهمة للمكتبيين،بقدر ما هي مهمة أيضا لباقي المهن ألأخرى، ويبقى على المكتبي، بفضل ما اكتسبه من مناهج علمية، أن يعتبر نفسه معنيا بهذه الوسيلة أكثر من غيره، وبالتالي فبرامج التدريس يجب أن تتجه نحو التركيز على الأعمال التطبيقية أكثر، من أجل التحكم فيها لاستغلالها أحسن استغلال في جميع الخدمات المكتبية، وهذا لن يتم إلا بتوفيرها على مستوى المكتبات ومراكز التوثيق، وبخاصة على مستوى قسم المكتبات والمعلومات، لتصبح مكتبة القسم النموذج المحتذى لبقية المكتبات الأخرى.

التكوين في علم المكتبات والمعلومات بجامعة قسنطينة

إن فكرة فتح التكوين في علم المكتبات والمعلومات في جامعة قسنطينة، في بداية الثمانينيات وفي مستوى الدبلوم العالي للمكتبيين أولا، كانت تهدف إلى مجابهة الظروف الصعبة التي كانت تعيشها مكتبات الجامعة جراء عدم وجود مسيرين مختصين في المجال، وخاصة أن تلك الفترة عرفت نشاطا كبيرا في مجال المقتنيات، نتيجة للظروف الاقتصادية الجيدة التي عرفتها الجزائر، على غرار باقي دول العالم.

وقد تبع هذا الفتح، فتح مستويات أخرى: مستوى التقنيين السامين ومستوى الليسانس، هذا الأخير الذي كانت نتيجته المنطقية فتح دراسات عليا أولى، ثم دراسات عليا ثانية. وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على هذا التكوين بمختلف مستوياته، فان الملاحظة الأولى التي يجب إبداءها، هي أن هذا التكوين قد وصل إلى نقطة اللارجوع. فقد ذاع صيته وبخاصة على المستوى الوطني، فهو، من جهة، يعمل على إمداد مختلف أنظمة الإعلام على مستوى المنطقة الشرقية للوطن بالمكتبيين، ومن جهة أخرى، ها هي مكتبات الجامعة لا زالت تشتكي تقريبا من نفس المشاكل التي كانت تعيشها في الثمانينيات، فترة انطلاق التكوين، بالرغم من أن هذا التكوين كان يستهدفها بالدرجة الأولى.

فوضع مكتبات الجامعة اليوم يثير طرح عدة تساؤلات، لأن أهمية فتح تخصص في علم المكتبات والمعلومات في الجامعة تأتي من تلبيته لحاجة مكتبات جامعتها بمختلف أنواعها، وذلك بمدها بالإطارات المؤهلة من أجل تحسين الأداء في خدمة القراء والباحثين.

فما هو وضع القسم الآن؟ فقسم المكتبات والمعلومات بجامعة قسنطينة، كغيره من الأقسام ألأخرى يتطلع دوما إلى الاستمرار في تطوير المناهج وهو يعمل في هذا الاتجاه في إطار اللجنة البيداغوجية الوطنية للتخصص. فالبرامج المطبقة حاليا هي مماثلة للمناهج في أغلب المدارس المتخصصة في علم المكتبات، والقسم يعمل على تخريج مكتبيين يساهمون — من مقر عملهم — في تقديم خدمات لأصحاب الاختصاصات ألأخرى،بهدف تطوير العلوم والمعرفة كافة.

أما من حيث التأطير فالقسم أصبح له أساتذته الدائمين الخاصين به، وهذا في حد ذاته شيء ايجابي، مقارنة مع بعض التخصصات الأخرى، ويطمح للحصول على أساتذة دائمين في تخصصات مكملة التي يحتاجها تخصص علم المكتبات والمعلومات، كالإعلام الآلي واللغات والإحصاء وغيرها...

وتجدر الإشارة إلى أن جل أساتذة القسم هم مكتبيون سابقون أي أنهم عايشوا مكتبات الجامعة ويعرفون متطلباتها، وقد تأكدوا من أن المكتبة هي القلب النابض للجامعة، وبالتالي لا بحث علمي ولا بيداغوجي، بدون مكتبات تحتوي أرففها على أرصدة وثائقية غنية ومنظمة. فالمكتبات هي المنطلق للأبحاث وهي النهاية لها، وهي الركيزة الثالثة التي تبنى عليها الجامعة بعد ألأستاذ والطالب.

ومن هذا المفهوم يمكن التأكيد على أهمية المكتبات في الجامعة. وقد حاول كل المكتبيين السابقين -الأساتذة الحاليين- بعد أن استوعبوا هذا المفهوم أن يعملوا على تطبيقه، كل على مستواه، لولا المشاكل والصعوبات التي واجهتهم، مثل الفراغ

القانوني الذي ضلت تعيشه هذه المؤسسات الوثائقية ومن يعمل بها،علاوة على ظروف العمل الداخلية، وبخاصة على مستوى مكتبات المعاهد، المتمثلة في عدم ملائمة مقراتها، التي هي في أغلبها قاعات للدراسة، من حيث المباني أو التجهيزات، وكذلك عدم وضوح الرؤى، فيما يتعلق بالمسؤوليات داخل هذه المكتبات.

ونظرا لحاجة التكوين، في تلك الفترة، لمثل هذه المستويات من المكتبيين في تغطية بعض المقاييس المدرسة في غياب أساتذة من المستويات العليا، فقد وجد هؤلاء المكتبيون في التعليم المخرج لهذا الوضع المتأزم، حتى أصبح البعض يتساءل، ولو بشيء من الفكاهة، عن مصيره في غياب هذا التكوين.

في هذه الحالة، وفي هذا المستوى البسيط من التحليل، ألا يمكن القول أن التكوين قد خدم الأفراد أولا؟ وما يمكن تأكيده في هذا الشأن أن مغادرة المكتبات باتجاه القسم، تمت بسرعة، فلم تكن مدروسة، مما أحدث، في بداية الأمر، شرخا على مستوى المكتبات. فهذا التحويل السريع نحو التعليم لم يترك للمكتبات الوقت الكافي للاستثمار في هؤلاء المكتبيين، بعد تكوينهم، كما لم يترك أيضا لهؤلاء المكتبيين الوقت الكافي، للتعايش مع المكتبات، والمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تعيشها.

والملاحظ هنا أن هناك رضا عن هذا التحويل، وخاصة عندما سمح لحاملي شهادة الدبلوم العالي للمكتبيين، بالتسجيل في السنة الثانية ماجستير، وقد ربط هذا التسجيل أو الامتياز بشرط ممارسة التعليم. وهذا ما يؤكد، مرة أخرى، خدمة هذا التكوين للأفراد، وقد كان هذا على حساب المكتبات. ونحن نؤكد، وبصفة عامة، أن فرص التكوين، أو الالتحاق بالقسم، وفي مختلف المستويات، قد أتيحت لأغلب المكتبيين كل بحسب مؤهلاته، من جهة، ومستواه الحقيقي من جهة أخرى.

فما هو واقع المكتبات، بعد هذه المرحلة التي يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية، والتي كان فيها قسم المكتبات في أمس الحاجة إلى مثل هؤلاء لتأسيس الإطار المناسب من الأساتذة، من أجل توسيع دائرة التكوين لتشمل كل المستويات؟

الآن وقد اكتملت هذه الدائرة، وأصبح القسم كيانا مستقلا كبقية الأقسام الأخرى المكونة للجامعة، ومن حقه أن يكون كذلك، فلا يحق له أن ينسى أنه خرج من رحم المكتبات، وبالتالي فهو يحمل على عاتقه مسؤولية الاهتمام بها ومساعدتها على التغلب على المشاكل التي لا زالت تعيشها.

فالمكتبات، بالأمس واليم وغدا، مهامها ثابتة ولن تتغير، فهي السند الحقيقي للمنظومة التعليمية والبحثية، ومن أجل تحقيق هذه المهام على أحسن وجه فهي في حاجة ماسة إلى مكتبيين متعددي المستويات، لأن المهام المكتبية التي يحددها قانون المكتبيين 122/89 هي تشمل كل العمال المحتمل وجودهم في المكتبات الجامعية، وقد

حدد القانون الشهادات المطلوبة بالنسبة لكل خدمة أو مجموعة خدمات، والقسم الآن يعمل على تكوين حاملي الشهادات المؤهلة للأعمال العلمية والتقنية، أو ما يعرف بالهياكل العلمية، دون الشهادات المؤهلة للخدمات اليومية المباشرة، مع العلم أن المكتبات لا تسيرها الهياكل العلمية فقط، والتي يعمل القسم على تحضيرها، وإنما تحتاج أيضا إلى الهياكل المنفذة،والتي تشكل المحك الحقيقي لإظهار المستوى الحقيقي للعمل المكتبي الذي تقوم به الهياكل العلمية والمتمثل في الإجراءات الفنية المختلفة.

فالمكتبات الآن مهما بلغ مستوى الأعمال الفنية التي تقوم بها ،إلى أنها تبقى في أمس الحاجة إلى من يقدم هذه الخدمات في صيغتها النهائية: كخدمة الإعارة، وخدمة الإشراف على قاعات المطالعة والبحث وخدمة ترتيب الكتب، والحفاظ على بقائها مرتبة بحسب التصنيف المتبع، وغيرها من الخدمات....

إن طبيعة المكتبات بصفة عامة، والمكتبات الجزائرية على الخصوص، في حاجة ماسة إلى هذه الفئة من العمال الذين يمثلون أعلى نسبة من عمال المكتبات، وقد تصل هذه النسبة إلى 80% من مجموع عمال المكتبة فالقانون المذكور أعلاه يعرف بهم وبنوع الخدمات التي يمكن أن يقومون بتقديمها، إلا أنه لم يحل إشكالية تكوينهم وإدماجهم، وقسم المكتبات، كبقية أقسام الجامعة، ليس من اختصاصه فتح تكوين في هذا المستوى، غير أنه بإمكانه، أن ينسق مع إدارة مكتبات الجامعة، التي هو جزء منها، من أجل الاهتمام بهذه الفئة من العمال وإعطائهم تكوينا يليق بمستواهم، وذلك بغية تثبيتهم في أماكن عملهم، لأنه، كما سبقت الإشارة إليه ،فهذه الفئة من العمال لها الدور الكبير في إنجاح المشاريع الطموحة التي ترمي مكتبات الجامعة إلى تحقيقها والضرورة التي أملت على الجامعة أن تؤسس هذا القسم، تملي عليها أيضا ضرورة تطويره، وشرط تطويره يمر حتما بتطوير شبكة المكتبات بمختلف أنواعها.

المراجع

1 ــ **بدر، أحمد.** مدخل إلى علم المعلومات والمكتبات .ــ الرياض: دار المريخ، 1985. ص 367

2 ــ **قموح، نجية.** ــ السياسة الوطنية للمعلومات العلمية والتقنية ودورها في دعم البحث العلمي . رسالة دكتوراه دولة في علم المكتبات والمعلومات قسنطينة: جامعة قسن طينة، قسم علم المكتبات والمعلومات، 2004.

3 ــ المرسوم التنفيذي رقم 122/89 المؤرخ في 18 يوليو 1989، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين (الجريدة الرسمية رقم 29)